S/2015/510

الأمم المتحدة



Distr.: General
7 July 2015
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات في بوروندي

أولا - مقدمة

١ - يُقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ٢١٣٧ (٢٠١٤) المؤرخ ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٤ الذي أحاط فيه المجلس علما بطلب حكومة بوروندي توفير بعثة للأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات وأنشأ بعثة لمتابعة العملية الانتخابية في بوروندي فور انتهاء ولاية مكتب الأمم المتحدة في بوروندي وتقديم تقارير بهذا الشأن، وطلب كذلك إلى هذه البعثة أن تقدم تقاريرها إلى مجلس الأمن قبل انتخابات عام ٢٠١٥ وأثناءها وبعدها. ويقدم التقرير لمحة عامة عن العملية الانتخابية، وعن الحالتين السياسية والأمنية من فترة ما قبل الانتخابات وحتى ٢٩ حزيران/يونيه. كما يسلط الضوء على بدء عمل بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات في بوروندي وأنشطتها، بالإضافة إلى أنشطة الكيانات الأخرى التابعة للأمم المتحدة التي يتعلق عملها ببوروندي أو التي تعمل في هذا البلد.

ثانيا - التطورات الرئيسية

ألف - إنشاء بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات في بوروندي

٢ - وفقا لقرار مجلس الأمن ٢١٣٧ (٢٠١٤)، بدأت بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات في بوروندي (البعثة) أنشطتها رسميا في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، عينتُ رئيس موريشيوس السابق قسام أوتيم مبعوثا خاصا لي ورئيسا للبعثة، وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر عينتُ السيد إيساكا سونا من النيجر نائبا لرئيس البعثة. واضطر المبعوث الخاص السيد أوتيم إلى الاستقالة من منصبه لأسباب صحية في ١٤ أيار/مايو وتولى السيد سونا منذ ذلك الحين منصب القائم بالأعمال في البعثة.



070715 070715 15-11018 (A)



٣ - ومنذ البداية، تواصل المبعوث الخاص السيد أوتيم مع مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك رئيس الجمهورية، السيد بيير نكورونزيزا، ورئيسي الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ، وكذلك وزير الخارجية والتعاون الدولي، الذي ناقش معه اتفاق مركز البعثة الموقع في ٢١ كانون الثاني/يناير، وعدة وزراء ومسؤولين حكوميين، ورئيس اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، والسلك الدبلوماسي في بوجومبورا. كما اجتمع المبعوث الخاص السيد أوتيم مع عدد من رؤساء بوروندي السابقين، وزعماء الأحزاب السياسية، ومختلف الجهات المعنية بالعملية الانتخابية. وشدد مبعوثي الخاص مع جميع محاوريه على الحاجة إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة وشاملة لجميع الأطراف وسلمية. وفي هذا الصدد، قدم المبعوث الخاص السيد أوتيم الدعم لوزير الداخلية في ما يبذله من جهود لإعادة إطلاق الحوار السياسي وكان في طليعة الموقعين على ميثاق عدم العنف في سياق الانتخابات في ٩ آذار/مارس.

٤ - وتؤدي البعثة منذ إنشائها دورا رئيسيا، إذ تقوم برصد الحالتين السياسية والأمنية وبتقديم التقارير بهذا الشأن مما مكن الأمانة العامة من تقديم الإحاطات بانتظام إلى مجلس الأمن ولجنة بناء السلام بشأن التطورات في البلد، إضافة إلى رصد ومراقبة العملية الانتخابية وتقديم التقارير إليّ من خلال إدارة الشؤون السياسية. وعلى نحو ما أشرتُ في رسالتي المؤرخة ١١ حزيران/يونيه (S/2015/447) الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن، استلزمت زيادة التوترات بين مختلف الجهات المعنية السياسية في بوروندي زيادة القدرة التنفيذية للبعثة من أجل تعزيز دور البعثة في مجال المراقبة وتمكينها من تنفيذ ولايتها على النحو الأمثل.

باء - التطورات السياسية والأمنية

٥ - منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، شهدت الحالة السياسية توترا مع فرض المزيد من القيود على الحيز الديمقراطي المطلوب للتعبير عن الآراء والمواقف السياسية المختلفة عن تلك التي تتبناها الحكومة. وسيطرت على المشهد السياسي مسألة أهلية الرئيس نكورونزيزا كمرشح رئاسي عن الحزب الحاكم، وهو حزب المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية. ودفع أنصار الحزب الحاكم بأن الرئيس نكورونزيزا مؤهل لولاية ثالثة لأنه تولى الرئاسة للمرة الأولى في عام ٢٠٠٥ عقب انتخابه من قِبل البرلمان وليس بالاقتراع العام؛ في حين حاجّ المعارضون بأن الدستور يحيل إلى اتفاق أروشا الذي يحدد عدد الولايات الرئاسية بولايتين مدة كل منهما خمس سنوات. وأعرب زعماء أحزاب المعارضة وبعض ممثلي المجتمع المدني ومؤتمر الأساقفة الكاثوليك وبعض الأعضاء البارزين في الحزب الحاكم عن معارضتهم الشديدة لتولي الرئيس نكورونزيزا

الرئاسة لفترة ولاية ثالثة وحذروا مما لهذا القرار من عواقب وخيمة على استقرار البلد. وفي ١٨ شباط/فبراير، أقيل اللواء غودفروا نيومباري، العضو في حزب المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية، بعد ثلاثة أشهر من توليه مهام منصبه كمدير عام لدائرة الاستخبارات الوطنية، بعد أن قدم، حسبما زُعم، إلى الرئيس نكورونزيزا تقريرا تم تسريبه لاحقا، ينصحه فيه بعدم الترشح لولاية ثالثة لعدة أسباب سياسية وأمنية.

٦ – وفي ضوء هذه الخلفية، عقد حزب المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع الديمقراطية في ٢٥ نيسان/أبريل مؤتمرا أعلن فيه ترشيح الرئيس نكورونزيزا للانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٥. ودعا الرئيس عقب ترشيحه الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني ووسائط الإعلام إلى احترام القانون والنظام. وحذر أيضا ''مسببي المشاكل'' من أنهم سيخضعون للمساءلة. وقوبل ترشيح الرئيس نكورونزيزا بانتقادات حادة من زعماء المعارضة وممثلي منظمات المجتمع المدني. وفي ٢٦ نيسان/أبريل، بدأت منظمات المجتمع المدني المتحدة في إطار حملة ''أوقفوا الولاية الثالثة'' والأحزاب السياسية المعارضة للولاية الثالثة بالتظاهر في أحياء موساغا وموكاتورا وسيبيتوكي ونياكابيا ونغاراغارا في بوجومبورا. وفي ٢٨ نيسان/أبريل، رُصد انطلاق الاحتجاجات أيضا في بعض المواقع في مقاطعتي سيبيتوكي وموينغا. وفي العديد من الحالات، ألقى متظاهرون بالحجارة على الشرطة، في حين أطلقت هذه الأخيرة ذخيرة حية. كذلك استخدمت الشرطة الغاز المسيل للدموع وخراطيم المياه لتفريق المتظاهرين وفك الاشتباكات بين مجموعات الشباب الموالية للحكومة والمتظاهرين. وفي ٢٦ نيسان/أبريل، أصدرت الحكومة أمرا لمحطة إذاعية خاصة، هي الإذاعة الأفريقية العامة (Radio Publique Africaine) بوقف البث الحي، وعلقت بث إذاعتين خاصتين أخريين على نطاق البلد هما محطة بونيشا التي تبث على موجة التضمين الترددي (Bonesha FM) وإذاعة إسانغانيرو (Radio Isanganiro)، بحجة أن التقارير التي تبثها هذه الإذاعات تُعدّ شكلا من أشكال المشاركة في التمرد.

٧ – وفي ٢٨ نيسان/أبريل، وفقا للدستور البوروندي، قدم ١٤ عضوا في مجلس الشيوخ طلبا إلى المحكمة الدستورية للحصول على تفسير للمادتين ٩٦ و ٣٠٢ من الدستور. ثم هرب نائب رئيس المحكمة الدستورية سيلفير نيمباغاريتسي بعد ذلك إلى رواندا كي لا ''يرضخ للضغوط'' التي يزعم أنها تُمارس على قضاة المحكمة. وفي ٥ أيار/مايو، حكمت المحكمة الدستورية بقانونية ترشح الرئيس نكورونزيزا لفترة رئاسة ثالثة. وفي الخطاب الذي وجهه الرئيس نكورونزيزا إلى الأمة في ٦ أيار/مايو، أحاط علما بقرار المحكمة الدستورية وأفاد بأنه إذا ما انتُخب رئيسا في ٢٦ حزيران/يونيه، فستكون

تلك ولايته الأخيرة وفقا لقرار المحكمة. وأثار قرار المحكمة الدستورية المزيد من المظاهرات في بوجومبورا مع انضمام المزيد من الأحياء إلى الاحتجاجات، التي تحوّل بعضها إلى العنف. وفي بعض الحالات، رُصد استخدام قوات الأمن لقوة غير متناسبة ضد المتظاهرين.

٨ - وفي ١٣ أيار/مايو، بينما كان الرئيس نكورونزيزا يحضر قمة طارئة لجماعة شرق أفريقيا في دار السلام بتنزانيا لمناقشة الحالة السياسية والأمنية في بوروندي، أعلنت مجموعة من كبار الضباط العسكريين وضباط الشرطة بقيادة اللواء غودفروا نيومباري، المدير السابق لدائرة الاستخبارات الوطنية، على المحطات الإذاعية الخاصة، أنها لم تعد تعترف بالرئيس نكورونزيزا رئيسا للدولة وأن الحكومة أُقيلت. كذلك أعلن قائد الانقلاب إنشاء ''لجنة إنقاذ وطني'' من شأنها أن تساعد في إعادة البلد إلى ''السبيل الصحيح'' وفي تقديم التوجيه للعملية الانتخابية. وقوبل الإعلان بالترحيب من جانب آلاف الأشخاص في بوجمبورا وبعض زعماء المعارضة والمجتمع المدني. وكانت المظاهرات العفوية التي انطلقت دعما للانقلاب محصورة إلى حد كبير في بوجومبورا. وأدان العديد من البوروندیين الآخرين الانقلاب. وأُحبطت المحاولة الانقلابية بعد يومين من القتال بين مدبري الانقلاب والجنود الموالين للرئيس نكورونزيزا بقيادة رئيس أركان الجيش اللواء برايم نيونغابو. وأدينت محاولة الانقلاب من قبل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والعديد من الدول الأعضاء.

٩ - وفي ١٥ أيار/مايو، وجه الرئيس نكورونزيزا بعد عودته إلى بوروندي خطابا إلى الأمة شكر فيه القوات الموالية له على إحباطها محاولة الانقلاب وحذّر المتظاهرين من مغبة المضي في احتجاجاتهم ودعا البوروندیين لتقديم مساهمات مالية دعما لإجراء الانتخابات. ووفقا للسلطات البوروندية، قتل ١٢ من قادة الانقلاب وأصيب ٣٥ في حين استسلم ٤٠ عنصرا وألقي القبض على ٩، بمن فيهم فريق أول واثنين من مفوضي الشرطة. وفي ١٦ أيار/مايو، مثل أمام المحكمة العليا لبلدية بوجومبورا ١٧ شخصا يُشتبه في أنهم كانوا من قادة الانقلاب ثم وُضعوا رهن الحبس الاحتياطي.

١٠ - ازدادت حدة التوتر السياسي في أعقاب محاولة الانقلاب. وبينما كانت الجهود تُبذل من أجل استئناف الحوار السياسي بين الحكومة والمعارضة، تم اغتيال الزعيم السياسي المعارض زيدي فيروزي من الاتحاد من أجل السلام والتنمية - زيغاميبانغا مع حارسه الشخصي في ٢٣ أيار/مايو، مما أدى إلى انسحاب المعارضة من العملية. بالإضافة إلى ذلك، وعلى النحو المبين أدناه بمزيد من التفصيل، استقال عضوان رئيسيان من اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة في ١ حزيران/يونيه وفرّا من البلد، مما شكك في قدرة اللجنة

على الاستمرار في أداء مهامها، إذ أن اتخاذ القرارات يتطلب اكتمال النصاب القانوني المؤلف من خمسة أعضاء.

١١ - وفي مؤشر على المزيد من التصعيد، أصبحت الهجمات بالقنابل اليدوية تقع بوتيرة شبه يومية في بوجمبورا وعدة مراكز حضرية في المناطق الريفية. وأدى هجوم بقنبلة يدوية استهدف السوق المركزية في بوجومبورا في ٢٢ أيار/مايو إلى مقتل شخصين وجرح عدد كبير آخر؛ كما أدت سلسلة هجمات بالقنابل اليدوية على مراكز الشرطة في ضواحي بوجمبورا في ٢٠ حزيران/يونيه إلى جرح ١١ من ضباط الشرطة؛ وأدى هجوم آخر في ٢٢ حزيران/يونيه في شمال بلدة نغوزي إلى قتل أربعة أشخاص وإصابة ٢٥ آخرين. وتُحمِّل الشرطة ناشطي المعارضة المسؤولية عن الهجمات في حين تقول أحزاب المعارضة إن الهجمات تستخدم لتبرير البطش بها. ووقع المزيد من الهجمات بالقنابل اليدوية في ٢٥ حزيران/يونيه في مقاطعة بوبانزا مما أدى إلى إصابة خمسة أشخاص وفي ٢٧ حزيران/يونيه في عدة أحياء في بوجومبورا مما تسبب في قتل ثلاثة أشخاص على الأقل.

١٢ - وفي ٢٥ حزيران/يونيه و ٢٨ حزيران/يونيه، على التوالي، فرّ من بوروندي النائب الثاني لرئيس بوروندي، جيرفيه روفيكيري، ورئيس الجمعية الوطنية بدعوى الشواغل الأمنية بعد معارضتهما ترشح الرئيس لولاية ثالثة.

جيم - التطورات في مجال حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية

١٣ - أشارت مفوضية حقوق الإنسان إلى العديد من المسائل المثيرة للقلق خلال الفترة المشمولة بالتقرير تتعلق بانتهاك الحق في الحياة، والتعذيب، والمعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة، والاعتقال والاحتجاز التعسفيين، وانتهاك حرية الصحافة والحق في الحصول على المعلومات. ووثقت مفوضية حقوق الإنسان بأن الفترة الممتدة منذ بدء المواجهات بين المتظاهرين والشرطة في ٢٦ نيسان/أبريل وحتى ٢٩ حزيران/يونيه قد شهدت مقتل ٥٨ شخصا على الأقل، من بينهم أربعة من أفراد قوات الأمن والدفاع، وجرح المئات. وألقي القبض على نحو ٣٠٧ أشخاص من بينهم ١٤ قاصرا. وتعرض معظم المعتقلين للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية واللاإنسانية من قبل ضباط الأمن (بشكل أساسي الشرطة وعملاء الاستخبارات). وكان المدنيون والمتظاهرون المدنيين مسؤولين في بعض الحالات عن قتل وجرح عناصر من الشرطة والمدنيين والأشخاص الذين يعتقد بأنهم أعضاء في حركة إمبونيراكور، وهي جناح الشباب التابع للحزب الحاكم. كما دمر بعض المتظاهرين ممتلكات عامة وخاصة.

١٤ - كذلك تعد الزيادة المطردة في عدد الانتهاكات والحوادث التي تؤثر على ممارسة الحريات العامة، ولا سيما الحق في التجمع السلمي وتكوين الجمعيات وحرية الرأي والتعبير، شاغلا رئيسيا. وقامت مفوضية حقوق الإنسان بانتظام بتوثيق هذه الحالات وإبلاغ المسؤولين الحكوميين المعنيين بما في ذلك الشرطة. كما تم إطلاع اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان ومكتب أمين المظالم على المعلومات للتمكين من بذل جهود متضافرة من أجل معالجة الحالة.

١٥ - وكما ذكر أعلاه، واجهت حرية التعبير وحرية الصحافة قيودا متزايدة منذ بداية العام، بما في ذلك الضغط والتهديدات التي تمارسها السلطات البوروندية ضد وسائط الإعلام والصحفيين. وعقب محاولة الانقلاب التي وقعت في ١٣ أيار/مايو ٢٠١٥، تم تدمير مكاتب ومعدات محطات إذاعية وتلفزيونية خاصة والإذاعة الرسمية الأفريقية وإذاعة بونيشا التي تبث على التضمين الترددي وإذاعة إيسانغارو، وتوقفت المحطات عن البث.

١٦ - وأفادت وكالة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بأن قرابة ٠٠٠ ١٤٤ لاجئ كانوا قد فروا من العنف في ٢٩ حزيران/يونيه والتمسوا اللجوء بشكل رئيسي في البلدان المجاورة التالية: تنزانيا (٦١٢ ٦٦)، ورواندا (٥٠٨ ٥٦)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (٥٠٠ ١١)، وأوغندا (٠٣٨ ٩)، وزامبيا (٤٠٠). أما الأسباب التي ساقها اللاجئون لتبرير هروبهم فكانت التخويف والتهديد و/أو الخوف من العنف المرتبط بالانتخابات المقبلة، وسط أنباء عن أعمال عنف وتخويف تنفذها مجموعات الشباب المنضوية تحت لواء الأحزاب السياسية. وتشكل النساء والأطفال والمسنون أغلبية اللاجئين. وأطلقت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين و ١٧ من الشركاء الخطة الإقليمية لإغاثة اللاجئين في ٢٢ أيار/مايو من أجل تقديم الحماية والمساعدة إلى عدد يصل إلى ٠٠٠ ٢٠٠ لاجئ بورونديّ في البلدان المجاورة. ومع استمرار توتر الحالة في بوروندي وتواصُل الإبلاغ عن وقوع أعمال عنف، تتخوف وكالات المعونة من تضاعف تدفق اللاجئين على مدى الأشهر الستة المقبلة. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها السلطات الوطنية لإقناع الفارين بالعودة إلى ديارهم، لم تستطع بعثات الرصد الميداني التي قام بها فريق الأمم المتحدة القطري في مناطق العودة المحتملة التحقق مما تؤكده الحكومة من حصول عمليات عودة واسعة النطاق.

دال - جهود الأمم المتحدة

١٧ - في ضوء التوترات المتزايدة، قمتُ في ٢٥ نيسان/أبريل بإيفاد مبعوثي الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى سعيد جينيت للمساعدة على تهدئة الحالة. وأجرى السيد جينيت مشاورات مع الرئيس نكورونزيزا وغيره من السلطات الحكومية وقادة الأحزاب السياسية

وأعضاء السلك الدبلوماسي. وفي ٥ و ٦ أيار/مايو، عقد وزير الداخلية، بدعم من بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات في بوروندي، حلقة عمل لمدة يومين لتقييم تنفيذ خريطة الطريق لانتخابات عام ٢٠١٥، ومدونة قواعد السلوك للانتخابات، وميثاق اللاعنف الذي تم توقيعه في ٩ آذار/مارس. وركزت المناقشات على القضية المثيرة للجدل ألا وهي فترة الولاية الثالثة. وطلب المشاركون في حلقة العمل إلى المبعوث الخاص للأمين العام السيد جينيت تيسير الحوار واتفقوا على إنشاء فريق استشاري مؤلف من وزير الداخلية، والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية وحزبين مواليين له، وأربعة أحزاب وائتلافات معارضة لترشح الرئيس نكورونزيزا لولاية ثالثة، وثلاث من منظمات المجتمع المدني، وثلاث جماعات دينية، ورئيسي دولة سابقين. واتفق المشاركون أيضا على جدول الأعمال ”الحوار“ الذي شمل ما يلي: وضع تدابير للحد من التوترات والالتزامات المتبادلة، وإدارة الجدول الزمني للانتخابات، وتحديد الضمانات والتدابير اللازم توفرها لإجراء انتخابات سلمية، واحترام الدستور واتفاق أروشا في العملية الانتخابية، وتحديد الحقوق السياسية والحريات التي يكفلها الدستور. وبالإضافة إلى ذلك، أكملت جماعة شرق أفريقيا، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والاتحاد الأفريقي فريق التيسير.

١٨ – وفي موازاة سلسلة من الجلسات العامة التي عُقدت في الفترة من ٥ إلى ٨ أيار/مايو، ومن ٢٠ إلى ٢٣ أيار/مايو، وفي ٢٨ أيار/مايو، تشاور الممثل الخاص للأمين العام السيد جينيت، على نحو فردي، مع الزعماء السياسيين ومنظمات المجتمع المدني والممثلين الدينيين والرؤساء السابقين لبوروندي والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والسلك الدبلوماسي في بوروندي. كذلك قدم الممثل الخاص للأمين العام السيد جنيت إحاطات إلى مؤتمر القمة الاستثنائي لرؤساء دول جماعة شرق أفريقيا الذي عقد في ١٣ أيار/مايو ومؤتمر القمة الطارئ الذي عُقد في ٣١ أيار/مايو في دار السلام، تنزانيا.

١٩ – وفي ٢٨ أيار/مايو، قام الممثل الخاص للأمين العام السيد جينيت باسم فريق التيسير بتزويد المشاركين في الحوار بالموجز التالي للمسائل التي نوقشت في بداية الحوار:

‘١’ فيما يتعلق بالمسألة الأساسية وهي عدد الولايات الرئاسية، سلّم المشاركون بأن المسألة ستعالج من قبل الزعماء الإقليميين؛

‘٢’ فيما يتعلق بتدابير بناء الثقة والالتزامات المتبادلة، اتفق الطرفان من حيث المبدأ على ستة من أصل ثمانية مقترحات تمت مناقشتها. والمقترحات الست

هي التالية: (أ) إعادة قدرات البث للمحطات الإذاعية والتلفزيونية الخاصة، واحترام الحق في الحصول على المعلومات؛ (ب) إطلاق سراح جميع الأشخاص الذين اعتقلوا خلال الاحتجاجات؛ (ج) إلغاء أوامر إلقاء القبض الصادرة في حق سياسيين وأفراد من المجتمع المدني؛ (د) إلغاء قرار المدعي العام بإنشاء لجنة تحقيق خاصة في المظاهرات؛ (هـ) الأخذ بمبدأ تأخير الجدول الزمني للانتخابات، ضمن حدود الدستور؛ (و) استئناف التعليم العام وتأجيل موعد الامتحانات الوطنية. ولم تتمكن الأطراف من الاتفاق على المقترح (ز) المتعلق بوقف المظاهرات والمقترح (ح) المتعلق بسحب ترشيح الرئيس؛

'٣' فيما يتعلق بالضمانات والتدابير اللازم توفرها لإجراء انتخابات حرة وشفافة وشاملة للجميع وسلمية، اتفق الطرفان على ما يلي: (أ) كفالة أمن العملية الانتخابية؛ (ب) كفالة أمن القادة السياسيين وقادة المجتمع المدني؛ (ج) نزع سلاح السكان المدنيين (بما في ذلك معالجة مسألة حركة إمبونيراكور)؛ (د) سحب أوامر إلقاء القبض الصادرة ضد القادة السياسيين وقادة المجتمع المدني، (هـ) فيما يتعلق بتعزيز اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، تعهد الميسر بوضع مقترحات عملية تتضمن تفاصيل عن التدابير المشار إليها أعلاه استنادا إلى أفضل الممارسات المعمول بها في الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية؛

'٤' فيما يتعلق بالحريات الدستورية والحريات بمختلف أشكالها، أيد المجتمعون المقترحات المقدمة من الفريق العامل المعني بالحق في الحصول على المعلومات وإعادة فتح المحطات الإذاعية والتلفزيونية. غير أن الأطراف لم تتمكن من التوصل إلى اتفاق بشأن المقترحات المقدمة من الفريق العامل المعني بالحق في التظاهر واتفقوا على استئناف المناقشات بشأن هذه المسألة بعد قمة جماعة شرق أفريقيا.

٢٠ - ووافق المشاركون في الحوار على موجز الحوار بالصيغة التي عرضها الممثل الخاص للأمين العام السيد جينيت وقرروا أن يُعاد استئناف الحوار مباشرة بعد قمة جماعة شرق أفريقيا في ٣١ أيار/مايو. وفي ٢ حزيران/يونيه، أصدر ١٧ حزبا من أحزاب المعارضة بيانا أشارت هذه الأحزاب فيه إلى القرارات والتوصيات المنبثقة عن مؤتمر القمة، غير أنها أعربت عن أسفها لالتزام مؤتمر القمة الصمت حيال مسألة عدد الولايات الرئاسية.

وفي ٥ حزيران/يونيه، وجهت هذه الأحزاب السياسية نفسها رسالة إليّ طلبت فيها أن أنحّي مبعوثي الخاص من منصب ميسر الحوار السياسي.

٢١ - وفي بيان صادر في ٥ حزيران/يونيه، أعربت وزارة الخارجية والتعاون الدولي عن أسفها للموقف الذي اتخذته المعارضة، قائلة إن ذلك قد يؤخر عملية الحوار بعد أن أحرزت بعض التقدم. وفي بيان مؤرخ ٧ حزيران/يونيه، طلب أحد عشر من الأحزاب السياسية والمنظمات المعارضة من جماعة شرق أفريقيا والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، ومن الجهات الفاعلة البوروندية، إجراء مشاورات بقصد القيام رسميا بتشكيل فريق دولي معني بتيسير الحوار، وتعيين رئيس للفريق.

٢٢ - وبالإضافة إلى ذلك، وفي إطار الجهود المنسقة التي تبذلها الأمم المتحدة، قام زيد رعد الحسين، المفوض السامي لحقوق الإنسان، بزيارة إلى بوروندي من ١٢ إلى ١٥ نيسان/أبريل، تلتها زيارة قام بها السيد أداما ديينغ، مستشاري الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية، يومي ٢٨ و ٢٩ أيار/مايو. وأعرب المفوض السامي، في مؤتمر صحفي نظم في ختام الزيارة، عن قلقه من تزايد ممارسات التحرش والتخويف وأعمال العنف بدوافع سياسية، ومن تزايد خطاب الكراهية الذي تفيد التقارير بأن مجموعات إمبونيراكور تنتهجه. ولاحظ المفوض السامي أن "هذه الميليشيا التي لا تخفي تأييدها للحكومة يبدو أنها تنحو أكثر فأكثر نحو ممارسة العنف، ومع ذلك تظل في منأى تام عن العقاب"، ثم حث الحكومة وقوات الأمن على تشديد الخناق على هذه الميليشيا، وإجراء التحقيقات اللازمة وتقديم الضالعين من أعضائها في جرائم إلى المحاكم. وفي بيان لاحق، صدر في ٩ حزيران/يونيه، كرر المفوض السامي الإعراب عن قلقه من ممارسات إمبونيراكور، كما لاحظ ما يفيد أن جهودا متزايدة تبذل لحمل الناس على تأييد المعارضة قسرا. وفي هذا الصدد، حث قادة المعارضة على بذل ما في وسعهم حتى تكون احتجاجات مؤيديهم سلمية، ولا يلجأ مؤيدوهم إلى العنف.

٢٣ - واجتمع المستشار الخاص ديينغ خلال زيارته مع الرئيس نكورونزيزا، والنائب الثاني للرئيس، وعدد آخر من كبار المسؤولين الحكوميين وقادة الأحزاب السياسية وممثلي المجتمع المدني. وذكر الحكومة بمسؤوليتها الرئيسية عن حماية السكان، وشدد على أن المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وكذلك عن التحريض على العنف، ينبغي مساءلتهم أمام المحاكم الوطنية أو الدولية المختصة. ولاحظ المستشار الخاص ديينغ أن الأزمة في بوروندي وإن كانت سياسية الطابع أساسا، فإن هناك تخوفا من استغلال جهات فاعلة قيادية للانتماءات العرقية في أغراض سياسية، ولا سيما كبار المسؤولين الحكوميين وقادة الحزب الحاكم. وخلص إلى أن هناك خطرا حقيقيا في أن يتخذ

العنف، إن هو زادت حدته، أبعادا عرقية؛ وقال إن احتمالات ارتكاب جرائم وحشية في بوروندي لا تزال مرتفعة. وقدم المستشار الخاص إحاطة إلى مجلس الأمن عن نتائج هذه الزيارة، وشجع المجلس على اتخاذ جميع التدابير اللازمة للحيلولة دون تدهور الحالة أكثر.

هاء - الجهود المبذولة على الصعيدين الإقليمي والدولي

٢٤ - لقد قادت جهات فاعلة على الصعيدين الإقليمي والدولي مجموعة من المبادرات الدبلوماسية في محاولة منها للمساعدة على نزع فتيل التوترات السياسية وتهيئة بيئة مواتية لإجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية وشاملة للجميع. ومن هذه المبادرات الزيارات التي قام بها كل من كيكويتي، رئيس تنزانيا، ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، وسلسلة من الزيارات الرفيعة المستوى بقيادة الدول الأعضاء في منطقة البحيرات الكبرى. وقام أعضاء مجلس الأمن أيضا بزيارة إلى بوروندي في ١٣ آذار/مارس (انظر S/PV.7404 المؤرخ ١٨ آذار/مارس).

٢٥ - وكما ذكر من قبل، عقدت جماعة شرق أفريقيا مؤتمري قمة طارئين بشأن بوروندي في ١٣ و ٣١ أيار/مايو. ففي ٣١ أيار/مايو، دعت جماعة شرق أفريقيا إلى تأجيل الانتخابات لمدة لا تقل عن شهر ونصف الشهر، تجري خلالها الجماعة، في شخص رئيسها الحالي، مشاورات مع جميع الأطراف البوروندية بشأن سبل المضي قدما. وناشد مؤتمر القمة جميع الأطراف البوروندية أن تضع حدا للعنف، وطالب بأن يترع على وجه الاستعجال سلاح مجموعات الشباب كلها التابعة للأحزاب السياسية، وشجع حكومة بوروندي على تهيئة ظروف مساعدة لعودة اللاجئين.

٢٦ - وعقد مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي عدة اجتماعات بشأن بوروندي، منها مؤتمر قمة عُقد في ١٣ حزيران/يونيه في جوهانسبرغ، بجنوب أفريقيا. وقرر مؤتمر القمة أن يُستأنف الحوار بين جميع الأطراف البوروندية بتيسير من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وجماعة شرق أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وبدعم من أعضاء المجتمع الدولي المعنيين؛ وأن ينصب الحوار بين الأطراف البوروندية، في ضوء ما أُنجز بتيسير من الأمم المتحدة، على التدابير التي يتعين اتخاذها لتهيئة الظروف المواتية لتنظيم انتخابات حرة ونزيهة وشفافة وذات مصداقية، وكذلك على جميع المسائل التي يوجد عليها خلاف بين الأطراف؛ وأن يحدد موعد إجراء الانتخابات بتوافق الآراء بين الأطراف البوروندية، انسجاما مع روح البيان الذي أصدرته جماعة شرق أفريقيا في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٥ وطُلب فيه تأجيل الانتخابات، واستنادا إلى نتائج التقييم التقني الذي ستجريه الأمم المتحدة؛ وأن يُعجل بإيفاد مراقبي حقوق الإنسان التابعين للاتحاد الأفريقي وغيرهم من الأفراد

المدنيين؛ وأن يُنشر خبراء عسكريون تابعون للاتحاد الأفريقي للتحقق من عملية نزع سلاح الميليشيات وغيرها من الجماعات المسلحة؛ وأن توفد بعثة تابعة للاتحاد الأفريقي لمراقبة الانتخابات، متى استوفيت شروط تنظيم انتخابات حرة ونزيهة وشفافة وذات مصداقية، وفقا للميثاق الأفريقي بشأن الديمقراطية والانتخابات والحكم.

٢٧ - ودعما لمبادرة الاتحاد الأفريقي، أوفدت عبد الله باثيلي، ممثلي الخاص ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا، الذي وصل إلى بوروندي في ٢١ حزيران/يونيه للانضمام إلى فريق التيسير الدولي الذي يتألف من ممثل الاتحاد الأفريقي لمنطقة البحيرات الكبرى والأمين التنفيذي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والأمين العام لجماعة شرق أفريقيا.

واو - الأنشطة المتصلة بلجنة بناء السلام

٢٨ - في ٢٥ شباط/فبراير، تمت الموافقة على مشروع صندوق لبناء السلام بمبلغ ١,٢٤ مليون دولار لدعم الحوار السياسي في بوروندي بهدف كفالة استتباب السلام قبل الانتخابات وبعدها. وفي الوقت نفسه، قام رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام، السفير بول سيغر (سويسرا) بزيارة إلى بوروندي من ٣١ آذار/مارس إلى ٣ نيسان/أبريل لمتابعة العمل الجاري بشأن الانتخابات ومناقشة جدول أعمال بناء السلام لما بعد عام ٢٠١٥. وقد أطلع رئيس التشكيلة أعضاء مجلس الأمن ولجنة بناء السلام على النتائج التي أفضت إليها زيارته.

٢٩ - واجتمعت تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام خمس مرات لتقييم التطورات والنظر في السبل المناسبة للمساعدة على منع استفحال العنف ودعم عملية انتخابية سلمية وذات مصداقية. وقدم إحاطة لأعضاء لجنة بناء السلام كل من مبعوثي الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى ووكيل الأمين العام للشؤون السياسية ومنسق الأمم المتحدة المقيم ووزير داخلية بوروندي. وأصدرت تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام بيانين في ١٥ أيار/مايو و ٥ حزيران/يونيه، دعت فيهما إلى وقف العنف، وأعربت عن تأييدها لدور الوساطة الذي يضطلع به مبعوثي الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى، وعن تأييدها للدور الذي تقوم به جماعة شرق أفريقيا ولقراراتها الرامية إلى إيجاد حل سلمي للأزمة في بوروندي.

ثالثا - التحضير للانتخابات ومراقبة الانتخابات

٣٠ - أوفدت بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات في بوروندي مراقبين إلى أربعة مكاتب إقليمية في بوروندي، وهي بوجمبورا وغيتيغا ونغوزي وماكامبا. ويقوم المراقبون الذين يعملون انطلاقا من هذه المكاتب ويعنون بمجالات محددة من المسؤولية برصد مراحل العملية الانتخابية وأنشطتها وجوانبها الرئيسية. ومن المجالات المهمة التي يعنون بها الإطار القانوني للانتخابات، وإدارة الانتخابات، وتسجيل الناخبين، وتسمية المرشحين، ووسائط الإعلام، ومشاركة المرأة والفئات المهمشة الأخرى، وعمليات المراقبة الوطنية والدولية.

ألف - الإطار القانوني والنظام الانتخابي

٣١ - تخضع العملية الانتخابية لأحكام الدستور وقانون الانتخابات الذي اعتمده البرلمان بالإجماع في ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٤، إضافة إلى القوانين المتعلقة باللامركزية وحدود الأقاليم. وقد صدقت بوروندي على عدد من الصكوك الدولية الرئيسية، منها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وتتولى اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة الدور القيادي في إجراء الانتخابات والإشراف على إدارتها.

٣٢ - ولدى بوروندي نظام انتخابي مختلط يتولى فيه جميع المنتخبين مهامهم لمدة خمس سنوات: وينتخب الرئيس بالأغلبية المطلقة من خلال نظام انتخابي من جولتين. وينتخب أعضاء الجمعية الوطنية البالغ عددهم ١٠٠ عضو بنظام التمثيل النسبي بالقائمة المغلقة. وينتخب أعضاء مجلس الشيوخ البالغ عددهم ٣٤ عضوا بالانتخاب غير المباشر من قبل أعضاء المجالس البلدية. والسمة الرئيسية للنظام الانتخابي البوروندي هي الاقتراع العام، ولكنه يتميز أيضا بنظام للتمثيل الوطني على جميع المستويات يأخذ في الاعتبار: نوع الجنس والانتماءات العرقية والأقليات.

باء - إدارة الانتخابات والجدول الزمني للانتخابات

٣٣ - اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة هي الهيئة المسؤولة قانونا عن تنظيم الانتخابات في بوروندي. وتتألف اللجنة من خمسة أعضاء، ثلاثة رجال وامرأتان. واللجنة الحالية عينها رئيس الجمهورية أول الأمر بمرسوم رئاسي (المرسوم رقم ٧٦/١٠٠ المؤرخ ١٢ آذار/مارس ٢٠١٢) لفترة خمس سنوات غير قابلة للتجديد. واللجنة ممثلة على صعيد المقاطعات باللجان الانتخابية الإقليمية المستقلة وعلى صعيد البلديات باللجان الانتخابية البلدية المستقلة. وإلى جانب اللجنة الانتخابية وتمثيلياتها المحلية، هناك مؤسسات أخرى تضطلع بدور في الإدارة

العامة للعملية الانتخابية، هي وزارة الإدارة الإقليمية والمجلس الوطني للاتصالات ووزارة الأمن العام.

٣٤ - وقد كانت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة محل انتقادات متكررة من أحزاب المعارضة ومنظمات المجتمع المدني، حيث ادعى هؤلاء وجود مخالفات في عملية تسجيل الناخبين، وانعدام المصداقية والشفافية. وقد أعرب وزير الداخلية ورئيس اللجنة الانتخابية في عدة مناسبات عن رفضهما لتلك الادعاءات واتهما أحزاب المعارضة بأنها ليست صادقة في تعاملها مع العملية الانتخابية، وهما إلى ذلك يدعيان أن أحزاب المعارضة حاولت تشويه سمعة اللجنة الانتخابية لتبرير عدم المشاركة في العملية الانتخابية، في محاولة منها للحصول قهرا على تشكيل حكومة انتقالية. وسعيا منها إلى معالجة بعض الانتقادات الموجهة إليها، نظمت اللجنة الانتخابية حلقة عمل في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ بحث فيها جميع أصحاب المصلحة مسائل خلافية شتى. وتم التوصل إلى حلول توافقية لمعظم المسائل المتصلة بسير العملية الانتخابية. ومع ذلك، وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها اللجنة الانتخابية لمعالجة التحديات التي تثيرها الجهات الفاعلة في العملية الانتخابية، فإن غياب التوافق في المناقشات السياسية يؤثر سلبا على صورة العمل الذي تقوم به اللجنة، وظل بعض التوتر قائما بينها وبين تلك الجهات الفاعلة.

٣٥ - وفي ٢٦ أيار/مايو، تأثر هيكل اللجنة الانتخابية كما تأثر أداؤها بسبب انسحاب ممثلي الكنيسة الكاثوليكية منها على جميع مستوياتها. فقد رفضت الكنيسة أن تشارك في عملية انتخابية لا تضمن شروط إجراء انتخابات حرة وشفافة وذات مصداقية وشاملة للجميع. وفي ١ حزيران/يونيه، استقال كل من نائب رئيس اللجنة الانتخابية وعضوها المسؤول عن الشؤون الإدارية والمالية. وأوضح الاثنان في رسالتي استقالتهما أن الحالة السياسية والأمنية السائدة لا تساعد على الاضطلاع بالمهمة المنوطة بهما. وأثرت الاستقالة على قدرة اللجنة على اتخاذ القرارات، حيث إن المادة ١١ من المرسوم الرئاسي رقم ١٠٠/٧٦ المؤرخ ١٢ آذار/مارس ٢٠١٢ المتعلق بتنظيم وأداء اللجنة الانتخابية تنص على أن القرارات تتخذ في اللجنة بتوافق الآراء أو بتصويت ٥ أعضاء، وتشترط في الوقت نفسه تحقيق التوازن بين الأعراق وبين الجنسين في الهيئة الانتخابية على النحو المنصوص عليه في اتفاق أروشا. وفي ٩ حزيران/يونيه، وبعد مرور عشرة أيام عن استقالة عضوي اللجنة، أُعلن عن المرسوم رقم ١٠٠/١٧١ المؤرخ ٣٠ أيار/مايو بتعديل الفقرة ١١ من المرسوم رقم ١٠٠/٧٦ والسماح للجنة الانتخابية باتخاذ القرارات بنصاب ٣ من ٥ أعضاء. وطُلب من المعارضة في أثناء الحوار أن تسمي من يحل محل عضوي اللجنة الانتخابية المستقيلين،

ولكنها رفضت العرض. وفي ١٢ حزيران/يونيه، وافق البرلمان على تعيين سيدتين اثنتين كعضوين جديدين، وبذلك اكتملت تشكيلة الهيئة وأُعيد التوازن العرقي والجنساني على النحو المنصوص عليه في اتفاق أروشا. غير أن هذين التعيينين رفضتهما المعارضة بسبب ترشيحهما أول الأمر.

٣٦ - وعدل الجدول الزمني للانتخابات في عدة مناسبات. ففي بداية الأمر، نشرت اللجنة الانتخابية الجدول الزمني للانتخابات في ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٤، مبينة فيه مواعيد الاقتراع التالية: ٢٦ أيار/مايو تجرى فيه الانتخابات التشريعية والمحلية؛ و ٢٦ حزيران/يونيه الانتخابات الرئاسية و ٢٧ تموز/يوليه الجولة الثانية منها إن اقتضى الأمر؛ و ١٧ تموز/يوليه انتخابات مجلس الشيوخ؛ و ٢٤ آب/أغسطس انتخابات مجالس الأرياف والأحياء. وبعد محاولة الانقلاب التي حدثت في ١٣ أيار/مايو، أصدر رئيس الجمهورية مرسوما بتأجيل الانتخابات التشريعية والمحلية من ٢٦ أيار/مايو إلى ٥ حزيران/يونيه. واستجابة للبيان الذي أصدره مؤتمر قمة جماعة شرق أفريقيا في ٣١ أيار/مايو يطلب فيه تأجيل الانتخابات بما لا يقل عن شهر ونصف الشهر، أصدر الرئيس نكورونزيزا مرسوما بتعديل المواعيد الجديدة للانتخابات على النحو التالي: ٢٩ حزيران/يونيه تُجرى فيه الانتخابات البلدية والتشريعية؛ و ١٥ تموز/يوليه الانتخابات الرئاسية، دون ذكر أي موعد لجولة ثانية محتملة؛ و ٢٤ تموز/يوليه انتخابات مجلس الشيوخ. ورفضت أحزاب المعارضة الجدول الزمني الانتخابي المنقح. وفي ١٣ حزيران/يونيه، دعا مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي إلى تحديد مواعيد جديدة للانتخابات بتوافق الآراء.

جيم - تسجيل الناخبين

٣٧ - كان من المقرر بادئ الأمر أن يجري تسجيل الناخبين في الفترة من ٢٢ أيلول/سبتمبر إلى ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. واعتُبر الإعلان عن تاريخ تسجيل الناخبين قبل إنشاء اللجان الانتخابية المستقلة الإقليمية والبلدية انتهاكا للقانون الانتخابي، وأثار ذلك موجة من الاحتجاجات من المعارضة ومنظمات المجتمع المدني. وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، أعلن رئيس اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة أن اللجان الانتخابية المستقلة الإقليمية والبلدية أنشئت في الفترة من ١٤ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ وأن عملية تسجيل الناخبين ستجري بين ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر و ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وبدأت عملية تسجيل الناخبين بالفعل في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، ولكن، وبالنظر إلى المستوى المنخفض للإقبال على التسجيل، مددت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة فترة التسجيل حتى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

٣٨ - وخلال فترة تسجيل الناخبين، ادعت أحزاب المعارضة ومنظمات المجتمع المدني أن أعضاءها لم يمنحوا الحق في الحصول على بطاقات الهوية الوطنية بسبب انتمائهم السياسي، وأن أعضاء المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية هم من تمكنوا من الحصول على البطاقات في المقام الأول. ولم يدلَ بإثباتات تدعم هذا الاتهام، حيث لم تقدم أي حالات ملموسة. ومع ذلك، وافقت اللجنة الانتخابية، في اجتماع عقد في ٣٠ كانون الثاني/يناير، على إعادة فتح باب تسجيل الناخبين جزئيا لمدة ثلاثة أيام، من ٢٠ إلى ٢٣ آذار/مارس، بهدف معالجة هذه المسألة وغيرها من المسائل.

٣٩ - وقامت بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات في بوروندي بتتبع عملية إعادة فتح الجدول الزمني للانتخابات، وكذلك عرض قائمة الناخبين في بوجمبورا وغيتيغا وماكامبا ونغوزي. ومن أصل ١٧ مقاطعة، تمت تغطية ١٦ مقاطعة. وزارت البعثة ٦٨ بلدية من أصل ١٢٩ بلدية (٥٢ في المائة). ولم يبلغ عن وقوع أي حوادث خلال العملية. ولاحظت البعثة أن الهيئات الانتخابية كانت تقبل بطاقات الهوية الوطنية وجوازات السفر ورخص السياقة وبطاقات الطلبة وشهادات التعميد باعتبارها وثائق مقبولة لإثبات الهوية. وكان حضور الشرطة خفيا في مراكز عرض القوائم. وكان حضور وكلاء الأحزاب السياسية، لا سيما أحزاب المعارضة و ''اللجان المشتركة'' التي أُنشئت للإشراف على العملية، في إطار جهود اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة الرامية إلى بناء الثقة في العملية، ضعيفا للغاية. وأما بالنسبة لإعادة فتح باب تسجيل الناخبين جزئيا في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ آذار/مارس، فقد لاحظت البعثة أن الإقبال من الناخبين المحتملين كان جد منخفض في البداية، ثم أخذ الإقبال يتزايد باطراد. وسُجل في العملية ما مجموعه ٣٥٢ ١٦٤ ناخبا. وكان حضور وكلاء الأحزاب خلال عملية إعادة التسجيل أوضح منه خلال نشر قائمة الناخبين المؤقتة. ولاحظت البعثة أيضا أن المراكز كانت مزودة بالمعدات المناسبة لعملية إعادة التسجيل.

٤٠ - وكان من المقرر في البداية أن تدوم فترة عرض القوائم وتقديم المطالبات - المراد منها تدقيق القائمة الأولية وإتمامها - سبعة أيام، ولكنها لم تستمر سوى خمسة أيام. وعلاوة على ذلك، لم تعرض قوائم الناخبين في جميع المراكز في اليوم الأول من العرض، وبالتالي لم يمنح بعض الناخبين سوى أربعة أيام كاملة للتحقق من أسمائهم. ومن ثم فإنه من الممكن أن يكون من الناخبين من لم يتح لهم الوقت الكافي للتحقق من أسمائهم المدرجة في القوائم المؤقتة. ويرجح أن الأخطاء التي عثر عليها أثناء تقديم المطالبات والطعون كانت ناتجة عن أخطاء بشرية خلال جمع البيانات و/أو استقائها.

٤١ - وقد بدأ مركز تجهيز البيانات في بوجمبورا في ٢ شباط/فبراير في تجميع البيانات الإلكترونية في قاعدة البيانات المركزية التابعة للجنة الانتخابية الوطنية المستقلة. وأُعطي المركز ٤٠ يوما ليجهز بيانات جميع الناخبين. ونشرت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة قوائم الناخبين المؤقتة من ٧ إلى ٩ نيسان/أبريل بعد إعادة فتح باب التسجيل. ووفقا لبيانات اللجنة الانتخابية التي نُشرت في أيار/مايو، بلغ عدد الناخبين المسجلين ٣ ٨٤٠ ٩٢٠ من أصل أربعة ملايين ممن يمكن تسجيلهم. وطبع من بطاقات الناخبين ٣ ٨٩٨ ٠٥٤ بطاقة، منها ٣ ٢٩٢ ٨٤٨ بطاقة (٨٤ في المائة) وزعتها اللجان الانتخابية الإقليمية والبلدية. وفي بوجمبورا التي يوجد بها ٩ في المائة من الناخبين، بلغت نسبة توزيع بطاقات الناخبين ٣٤ في المائة، في حين بلغت نسبة توزيعها في المناطق الأخرى ٨٨ في المائة. وبطاقات الناخبين التي لم توزع ستحتفظ بها اللجان الانتخابية البلدية، وستوضع رهن إشارة أصحابها في مراكز الاقتراع يوم التصويت.

دال - الترشيحات

٤٢ - امتدت فترة الترشيح للانتخابات المحلية من ٣٠ آذار/مارس إلى ٨ نيسان/أبريل، وللانتخابات التشريعية من ٣٠ آذار/مارس إلى ١٣ نيسان/أبريل. واشتكت الأحزاب السياسية المعارضة ومرشحو المعارضة، ولا سيما المرشحون للانتخابات المحلية، من صعوبات شملت انعدام بطاقات الهوية وارتفاع الرسوم المطلوبة للحصول على استمارات الترشيح. وفي هذا السياق، قامت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة بتمديد فترتي الترشيح للانتخابات المحلية والتشريعية بثلاثة أيام إضافية إلى غاية ١١ و ١٦ نيسان/أبريل، على التوالي. وفي ١٥ نيسان/أبريل، صدرت القوائم المعتمدة الأولى للمرشحين للانتخابات المحلية على صعيد المقاطعات. ومنحت اللجنة الانتخابية الوطنية المرشحين مدة يومين بعد الإشعار، أي ١٦ و ١٧ نيسان/أبريل، للطعن في قرارات الرفض الصادرة عن اللجان الانتخابية المستقلة للمقاطعات. وكان من المتوقع أن تبدأ الطعون على مستوى اللجنة الانتخابية الوطنية فيما يتعلق بالانتخابات التشريعية في ١٨ نيسان/أبريل وتستمر لمدة أربعة أيام، لكنها مددت إلى غاية ٢٣ نيسان/أبريل. وفي نهاية عملية الترشيح، لاحظت بعثة المراقبة أن اللجنة الانتخابية الوطنية تلقت ١ ١٧٧ ترشيحا للانتخابات المحلية وأقرت ١ ٠١٩ منها، وأنها تلقت ١٩٦ ترشيحا للانتخابات التشريعية وأقرتها جميعا. وفيما يتعلق بالانتخابات التشريعية، لم يترشح لشغل المقاعد التشريعية الشاغرة، البالغ عددها ١٠٠ مقعد، سوى ١٩٦ مرشحا ينتمون إلى عشرة أحزاب سياسية وثلاثة ائتلافات وثلاثة أحزاب مستقلة. وأقرت اللجنة الانتخابية الوطنية جميع الترشيحات، البالغ عددها ١٩٦.

٤٣ - وامتدت فترة تقديم طلبات الترشح للانتخابات الرئاسية من ٣٠ نيسان/أبريل إلى ٩ أيار/مايو. وبحلول ٩ أيار/مايو، تلقت اللجنة الانتخابية الوطنية ترشيحات من ثمانية مرشحين، من بينهم الرئيس الحالي نكورونزيزا (المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية)، والسيد أغاثون رواسا (مستقل/أبيبينغا أميزيرو ياباروندي)، والسيد جيرار اندووايو (اتحاد التقدم الوطني)، والسيد جاك بيغيريمانا (قوات التحرير الوطنية)، والسيد جان دي ديو موتابازي (ائتلاف السلام في بوروندي)، والسيد جان ميناني (الجبهة البوروندية من أجل الديمقراطية - نياكوري)، ورئيسا بوروندي سابقا، السيد دوميسيان نداييزي (التجمع الوطني من أجل التغيير) والسيد سيلفستر نتيبانتونغانيا (مستقل/إيجامبو). وقبلت المحكمة الدستورية في ٥ أيار/مايو ترشح الرئيس الحالي، الذي طعن فيه الكثيرون، وأقرته اللجنة الانتخابية الوطنية. ولم ترفض اللجنة الانتخابية الوطنية ملف أي من مرشحي المعارضة، على الرغم من القلق الذي سبق أن أعرب عنه بعض زعماء المعارضة من أن اللجنة قد تلغي ترشيحاتهم.

هاء - أجواء الحملة الانتخابية

٤٤ - وفقا للمرسوم الرئاسي رقم ١٣٩/١٠٠، كان من المقرر أن تبدأ الحملة الانتخابية للانتخابات المحلية والتشريعية في ١٠ أيار/مايو، ومن المتوقع أن تنتهي في ٢٣ أيار/مايو. غير أنها مُددت إلى غاية ٢ حزيران/يونيه بموجب المرسوم رقم ١٥٩، ثم مُددت مرة أخرى من ١٣ إلى ٢٦ حزيران/يونيه، وفقا للقرار الصادر عن مؤتمر قمة جماعة شرق أفريقيا في ٣١ أيار/مايو. وأثناء الحملة الانتخابية، اشتكى علانية عدد من أحزاب المعارضة والمرشحين المستقلين مما يطرحه الحزب الحاكم وعناصر إمبونيراكور من مخاطر أمنية وما يمارسانه من أعمال تخويف. ويبدو أن المرشحين المنتمين إلى حركة التضامن والديمقراطية وائتلاف أبيبينغا ميزيرو ياباروندي المستقل كانوا أبرز المستهدفين بأعمال التخويف والمضايقة. ففي ٢٣ أيار/مايو، ألقي القبض على عشرة من أعضاء الائتلاف، من بينهم مرشحون، في مقاطعة نغوزي. وفي ٢٧ نيسان/أبريل، احتُجز أعضاء من الائتلاف في مقاطعة كيروندو بتهمة أنهم يعتزمون تنظيم احتجاجات عامة. وفي الفترة من ٢٥ نيسان/أبريل إلى ٨ أيار/مايو، أفادت مفوضية حقوق الإنسان بأن ١٦ عضوا من حركة التضامن والديمقراطية وعددا من أنصار قوات التحرير الوطنية بزعامة أغاثون رواسا قد اعتُقلوا واحتُجزوا بتهمة العصيان. وتضررت الحملات السياسية أيضا من الاحتجاجات التي اندلعت في بوجومبورا، حيث أغلق المحتجون الطرقات المؤدية إلى عدة أحياء، معرقلين بذلك حرية تنقل الأفراد والمركبات. وزاد الانقلاب الفاشل الذي

وقـع في ١٣ أيار/مـايو مـن تعقيـد الأوضـاع الأمنيـة، وأدى إلى وقـف الحمـلات عـدة أيـام في بوجومبورا. وكان لمقتل زعيم المعارضة زيدي فيروزي، وعدم إلقاء القبض على المشتبه فيهم، أثر سلبي على الحملة ككل. وكما ذكرت سابقا، فقد أشارت مفوضية حقوق الإنسان إلى العديد من العوامل الرئيسية المثيرة للقلق فيما يتعلق بانتهاك الحق في الحياة، والتعذيب، والمعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة، والاعتقال والاحتجاز التعسفيان، وانتهاك حرية الصحافة والحق في الحصول على المعلومات.

٤٥ - وفي حين ذكرت الحكومة أن الحملات الانتخابية يمكن إجراؤها بحرية لأن السلام مستتب في ''٩٩ في المائة من البلد''، لاحظت بعثة المراقبة أن حزب المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية وأحزاب المعارضة التي ترتبط به ارتباطا وثيقا، مثل جناحي اتحاد التقدم الوطني وقوات التحرير الوطنية المعترف بهما من الحكومة وائتلاف السلام في بوروندي، هي التي تستطيع إجراء حملتها الانتخابية في جميع أنحاء البلد. أما أحزاب المعارضة الأخرى، مثل حركة تأهيل المواطن والجبهة البوروندية من أجل الديمقراطية والمرشحين المستقلين لائتلاف أبيبينغا ميزيرو ياباروندي بقيادة السيد أغاثون رواسا، فقد كانت أقل حضورا في الحملات الانتخابية. وكقاعدة عامة، أجرى معظم أحزاب المعارضة والمرشحين المستقلين حملات طواف على المنازل، ويقال بأن السبب في ذلك هو الافتقار إلى الأموال والخوف من العنف الذي يمارسه أنصار المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية. ولم تقدم معظم أحزاب المعارضة إلا أعدادا محدودة من المرشحين، لا سيما في الانتخابات البرلمانية، وهو ما يحد من حضورها على الساحة الوطنية.

٤٦ - وكان لزيادة التوترات السياسية والقمع العنيف للمظاهرات الشعبية وعدم انتظام الحوار السياسي تأثير خطير على ظروف الحملة الانتخابية. فقد جرت الحملة على وقع أزمة سياسية، وسادتها أجواء من انعدام الثقة والخوف الشديدين. ولم تتمتع الأحزاب ببيئة مواتية لإجراء حملة انتخابية عادية. كما أن عدم توافر ظروف أمنية مناسبة، وإغلاق وسائط الإعلام الخاصة، وتحكم الحزب الحاكم في وسائط الإعلام الرسمية، عوامل أسهمت بدورها في تضييق الحيز المتاح للمعارضة لإجراء حملتها الانتخابية.

واو - وسائط الإعلام

٤٧ - على الرغم من القانون المقيد للصحافة الصادر في حزيران/يونيه ٢٠١٣ (والذي عدلته الجمعية الوطنية في ١٧ آذار/مارس، في انتظار أن يعلن عنه الرئيس رسميا)، فقد كانت وسائط الإعلام في بوروندي تتمتع بدرجة كبيرة من حرية التعبير. غير أنه منذ بداية عام ٢٠١٥، فُرضت قيود على المنابر الإعلامية البوروندية والصحفيين البورونديين، لا سيما

في وسائط الإعلام الخاصة، وكثيرا ما اتهمتهم الحكومة بالتواطؤ مع الأحزاب السياسية المعارضة، وتأجيج التوترات من خلال برامج البث المباشر، والتحريض على الاضطرابات المدنية والتمرد المسلح. وتعرض الصحفيون لاعتداءات وهجمات، منها هجمات بالقنابل اليدوية، وتعرضوا بصفة منتظمة للمضايقة أثناء أداء مهامهم.

٤٨ - وفي ١٣ أيار/مايو، قام متظاهرون مناهضون للولاية الثالثة بإحراق محطة ''ريما إف إم'' الإذاعية الموالية للحكومة. وفي نفس الليلة، قام جنود مسلحون، في معرض ردهم على الانقلاب الجاري، بالهجوم بالقنابل اليدوية وقذائف الهاون على محطات الإذاعة والتلفزيون المستقلة الأربع، بما فيها الإذاعة العامة الأفريقية وإذاعة ''إيسانغانيرو'' وإذاعة ''بينيشا إف إم'' وتلفزيون وإذاعة ''رونيسونس''. ومنذ ذلك الحين، أصبحت هيئة الإذاعة والتلفزيون الوطنية البوروندية الرسمية المحطة الإذاعية الوحيدة العاملة في بوروندي.

٤٩ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، قامت هيئات الرقابة على وسائط الإعلام، بما فيها المجلس الوطني للاتصالات ومرصد الصحافة في بوروندي والرابطة البوروندية لهيئات الإذاعة، في كثير من الأحيان بالإعراب عن بالغ قلقها إزاء انتهاك مدونة القواعد الأخلاقية للصحفيين وإزاء الخط التحريري القتالي الذي تتبعه عدة هيئات إعلامية. فقد أبلغ المجلس والمرصد والرابطة بعثة المراقبة بادعاءات بشأن عدد من المنابر الإعلامية - هي ''ريما إف إم'' و ''أوموكو إف إم'' في انغوزي و ''ستار إف إم'' في جيتيغا - مفادها أنها تستخدم لغة عنف وتحريض فيما تبثه من برامج أثناء وقت الذروة. وحث المجلس جميع وسائط الإعلام الخاصة والرسمية على العمل وفقا للمعايير المهنية والقواعد الأخلاقية.

٥٠ - وما فتئت الهيئة الإعلامية الرسمية، وهي هيئة الإذاعة والتلفزيون الوطنية البوروندية، تعطي زعماء ومناصري المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية وقت بث أطول بكثير من غيرهم لانتقاد أحزاب وائتلافات المعارضة. وزادت التغطية المنحازة للهيئة في أعقاب الانقلاب الفاشل، متهمة جميع أولئك الذين يعارضون الولاية الثالثة بدعم هجوم سيبيتوكي الذي وقع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، ومشبهة إياهم بالخونة الذين اغتالوا الأمير لويس رواغاسوري عام ١٩٦١ والرئيس ميلشيور نداداي عام ١٩٩٣؛ أو متهمة إياهم بالسعي إلى إقامة حكومة انتقالية عوض إجراء انتخابات.

زاي - مشاركة المرأة والفئات المهمشة الأخرى

٥١ - عملت هيئة الأمم المتحدة للمرأة على نحو وثيق مع الأحزاب السياسية والمؤسسات الوطنية على زيادة المشاركة السياسية للمرأة في مناصب القيادة وصنع القرار من خلال تعزيز

المساواة بين الجنسين في بيانات الأحزاب السياسية وكفالة إشراك عدد أكبر من النساء في هيئات صنع القرار بالأحزاب السياسية، في جملة أمور أخرى. وأُنشئت وحدة للشؤون الجنسانية، بدعم من الهيئة، في إطار اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة لكي تتابع عن كثب مشاركة المرأة في جميع مراحل العملية الانتخابية. وعُبِّئت المنظمات النسائية للمجتمع المدني، بدعم من الهيئة، لتنفيذ أنشطة في مجالي الدعوة وبناء القدرات، بهدف إعداد النساء للانتخابات المقبلة وزيادة مشاركتهن، سواء كمرشحات أو كناخبات.

٥٢ - ولاحظت البعثة أن مبدأ المساواة بين الجنسين قد روعي على نطاق واسع أثناء العملية الانتخابية. وعلى النحو المنصوص عليه في قانون الانتخابات، فإن ٣٠ في المائة ممن أُدرجت أسماؤهم في قوائم المرشحين للانتخابات المحلية والتشريعية نساء. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ٥٠ في المائة من العاملين في مراكز التسجيل نساء. غير أنه لا توجد أي مرشحة للانتخابات الرئاسية.

حاء - المراقبون الوطنيون والدوليون

٥٣ - بسبب الأوضاع السياسية والأمنية المتوترة السائدة، قامت وفود رئيسية بإعادة تقييم خططها لإيفاد مراقبين إلى بوروندي، وهي خطوة أيدتها الأحزاب والتنظيمات السياسية المعارضة، التي طلبت أيضا إلى الشركاء الوطنيين والإقليميين والدوليين سحب دعمهم للعملية الانتخابية في بوروندي. ففي ٢٨ أيار/مايو، قام الاتحاد الأوروبي، بعد تقييم البيئة الانتخابية، بالإعلان عن تعليق بعثة المراقبة الانتخابية التي أوفدها الاتحاد إلى بوروندي، إلى حين استيفاء الشروط اللازمة لإجراء انتخابات ذات مصداقية. وقالت السيدة فيديريكا موغيريني، الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي ونائبة رئيس اللجنة، إن العملية الانتخابية قد شابها بشكل خطير فرض قيود على وسائط الإعلام المستقلة، والاستخدام المفرط للقوة ضد المتظاهرين، ومناخ تخويف أحزاب المعارضة والمجتمع المدني، وانعدام الثقة في السلطات الانتخابية. وبعد ذلك، قالت رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي، السيدة نكوسازانا دلاميني زوما، في ٧ أيار/مايو، إن الحالة السائدة في بوروندي غير مواتية لإجراء الانتخابات. وأفادت السيدة دلاميني زوما كذلك بأن الاتحاد الأفريقي لن يرسل مراقبين إلى بوروندي في ظل الظروف الراهنة.

٥٤ - وفي ٢٨ أيار/مايو، أعلن أساقفة الكنيسة الكاثوليكية في بوروندي سحب دعمهم للانتخابات المقبلة ”بعد النظر في طريقة تنظيم الانتخابات والطريقة التي تسير بها“. وأفاد البيان كذلك بأن الكنيسة لا يمكنها أن تؤيد انتخابات ”مليئة“ بالعيوب، لكنه شجع البورونديين على التصويت، مع التأكيد على أنه لا ينبغي لأي كان أن يذهب إلى مراكز

الاقتراع ”تحت وطأة التهديد أو التخويف، أو لأنه قد باع ذمته بطريقة أو بأخرى“. وفي وقت سابق من نفس الشهر، أعطت الكنيسة الكاثوليكية إنذارا نهائيا بتهيئة الظروف المواتية لإجراء انتخابات ديمقراطية بحلول ١٧ أيار/مايو، وإلا فإنها ستسحب أعضاءها من اللجان الانتخابية المحلية واللجان الانتخابية للمقاطعات. ذلك أن ١١ من أصل ١٦٣ عضوا في اللجان الانتخابية للمقاطعات، و ٣٣ من أصل ٦٤٥ عضوا في اللجان الانتخابية المحلية، هم قساوسة كاثوليك.

٥٥ - ولم تقم حتى الآن منظمات إقليمية، مثل جماعة شرق أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، ولا منظمات دولية، مثل المنظمة الدولية للفرنكوفونية ومركز كارتر والمعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، بإيفاد مراقبين.

طاء - المساعدة التقنية للأمم المتحدة

٥٦ - يدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشروع دعم الدورة الانتخابية لعام ٢٠١٥ من خلال صندوق مشترك للتبرعات أُنشئ في أواخر عام ٢٠١٣. وقُدرت ميزانية الدورة برمتها بمبلغ ٢٧,٩ مليون دولار، بيد أن الصندوق لم يتلق فعليا سوى ١٥,١ مليون دولار. وبالنظر إلى تدهور الظروف الأمنية وعدم وجود بيئة مواتية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة، قرر كل من الاتحاد الأوروبي وبلجيكا وسويسرا وقف صرف الدفعة الثانية من مساهماته، في حين قررت هولندا والنرويج عدم تقديم مساهمة إضافية أعلن عنها سابقا، مما يترك فجوة في الصندوق المشترك قيمتها ١٢,٨ مليون دولار. وبسبب الافتقار إلى الموارد، لن يتمكن البرنامج الإنمائي من تنفيذ أنشطة أساسية في مجال المساعدة التقنية كانت متوخاة في وثيقة المشروع.

٥٧ - وقد مكن الدعم التقني الذي يقدمه البرنامج الإنمائي من إنشاء مركز لتجهيز البيانات في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، حيث جُهّزت بيانات تسجيل الناخبين، وهو ما مكن من إصدار قائمة الناخبين في آذار/مارس وطباعة بطاقات الناخبين في أواخر أيار/مايو ٢٠١٥. وبلغ العدد الكلي للناخبين المسجلين ٧٢٧ ٨٤٩ ٣ (٥٣٩ ٩٧٠ ١ امرأة و ١٨٨ ٨٧٩ ١ رجلا). والبرنامج مسؤول أيضا عن شراء المواد الانتخابية الحساسة وغير الحساسة. وقد سُلمت المواد اللازمة للانتخابات التشريعية والمحلية المقرر إجراؤها في ٢٩ حزيران/يونيه، أما المواد الحساسة، ولا سيما بطاقات الاقتراع واستمارات عد الأصوات، اللازمة للانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في ١٥ تموز/يوليه، فستسلَّم في ٣ تموز/يوليه. وتشمل عمليات الشراء الجارية المواد المطلوبة لانتخابات مجلس الشيوخ

المقـرر إجراؤهـا في ٢٤ تموز/يوليـه، وكـذلك الانتخابـات المحليـة والبلديـة المقـرر إجراؤهـا في ٢٤ آب/أغسطس.

٥٨ - ويقوم البرنامج الإنمائي والمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية على نحو مشترك بإدارة برنـامج لمنـع العنـف الانتخـابي والاسـتجابة المبكـرة. فمنـذ آذار/مـارس ٢٠١٥، دُرب ٢٧٥ مراقبا تابعا للجنة الأسقفية للعدالة والسلام ووُزعوا على جميع أنحاء البلد. وقد أبلغ البرنامج عن ٢١١ حادثا من حوادث العنف الانتخابي و ١٧٠ مبادرة من مبادرات السلام.

رابعا - ملاحظات

٥٩ - كانت الأحداث السياسية التي شهدها بوروندي حتى آذار/مارس قد بعثت الأمل في أن البلد سيتقدم بسلام نحو الانتخابات العامة. فالحوار بين مختلف الأطراف السياسية المعنية كان جاريا، والإطار القانوني والسياسي لانتخابات عام ٢٠١٥ كان قد اعتمد بتوافق الآراء، والعنف السياسي كان آخذا في التناقص. وكان هناك أمل حقيقي في أن رغبة الحكومة في زيادة تولي زمام الأمور في خطة بناء السلام ستمكّن البوروندِيين، ولا سيما الطبقة السياسية، من التصدي للتحديات العديدة التي يواجهها البلد بدرجة عالية من روح المسؤولية.

٦٠ - وفي حين أدت تسمية الرئيس نكورونزيزا مرشحا رئاسيا للمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية إلى تدهور خطير في الحالتين السياسية والأمنية وحالة حقوق الإنسان، فإن الأزمة السياسية الراهنة في بوروندي هي نتاج مخاض طويل. وقد ثبت أن مسألة الولاية الثالثة عامل من عوامل الانقسام التي تهدد وحدة البلد. ولطالما أعرب العديد من البوروندِيين، بمن فيهم أعضاء من الحزب الحاكم وعدة مسؤولين حكوميين وممثلين عن المعارضة السياسية ومنظمات المجتمع المدني، عن معارضتهم لترشح الرئيس لأنهم يعتبرون أن هذا الترشح مشكوك في دستوريته. وفي المقابل، يبدو أن المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية يحظى بتأييد كبير، وقد عُقدت تجمعات عديدة حضرها الكثيرون لدعم ترشيح الرئيس نكورونزيزا. وعوض تهدئة التوترات المتزايدة، أدى الحكم الصادر عن المحكمة الدستورية، في خضم ادعاءات بالتدخل السياسي، إلى زيادة الشواغل بشأن استقلالية المحكمة وحيادها، وإلى زيادة تعميق الهوة بين الأقطاب السياسية. وزادت المحاولة الانقلابية التي وقعت في ١٣ أيار/مايو من تفاقم الحالة المتوترة أصلا. فقد زادت من الشكوك وانعدام الثقة، ولم تترك إلا حيزا ضيقا لإمكانية الوصول إلى حل وسط. واعتمدت الحكومة أساليب قمعية، مشبهة كل البوروندِيين الذين يمارسون حرياتهم العامة بأولئك الذين شاركوا في محاولة الإطاحة بالمؤسسات الديمقراطية للبلد.

٦١ - وللأسف، فإننا نواجه الآن الشواغل التي أثرتها في تقريري الأخير عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، الصادر في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، بشأن البيئة السياسية. ولا يزال يساورني بالغ القلق إزاء ضيق الحيز السياسي وتدهور بيئة حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في حرية التجمع وفي حرية التعبير. وأشجب استمرار ورود تقارير عن حالات التهديد والتخويف والمضايقة، واستخدام العنف وسيلة لتحقيق مآرب سياسية. وإنني أشعر بالحزن لما شاب الفترة السابقة للانتخابات من خسائر في الأرواح وحوادث عنف خطيرة أسهمت في إشاعة جو من الخوف والقلق. وأحث السلطات البوروندية على كفالة حقوق الإنسان للجميع، بغض النظر عن الانتماء السياسي. ويجب على الشرطة أن تكف عن استخدام القوة الفتاكة، ويجب التحقيق في عمليات القتل وتقديم المسؤولين عنها، بما في ذلك المتظاهرون الذين يقومون بهجمات عنيفة، إلى العدالة.

٦٢ - وفي انتظار البيان الأولي لبعثة المراقبة، أحيط علما بتقرير فريق التيسير الدولي المشترك (المؤلف من جماعة شرق أفريقيا والاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والأمم المتحدة)، الذي خلص إلى أن ”الظروف السائدة ليست مواتية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وسلمية وشفافة وذات مصداقية“. ومن بين الشواغل التي ما زال يتعين التصدي لها، على النحو المبين في شروط بيان الاتحاد الأفريقي، تلك المتعلقة بإعادة فتح وسائط الإعلام الخاصة؛ وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ولا سيما حرية التعبير والتجمع السلمي، بما يشمل حق أعضاء المعارضة السياسية في تنظيم حملات انتخابية بحرية؛ واحترام سيادة القانون والإفراج عن المحتجزين تعسفا؛ والتعجيل بنزع سلاح الجماعات الشبابية المسلحة المتحالفة مع الأحزاب السياسية. ورغم أنه يتعين على جميع الأحزاب والجهات صاحبة المصلحة الإسهام في تهيئة الظروف المواتية للانتخابات، فإن هذه المسؤولية تقع على عاتق الحكومة والسلطات بالدرجة الأولى.

٦٣ - ومن دواعي الاستياء أن الأطراف لم تتمكن، بسبب تعنتها وعدم اتخاذ إجراءات ملموسة، من التوصل إلى اتفاق لتحسين ظروف فترة ما قبل الانتخابات. وقرار المعارضة السياسية رفضَ قيام مبعوثي الخاص جينيت بمهمة التيسير قرار مؤسف لا مبرر له؛ وكذلك الشأن بالنسبة لرفض المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية والأحزاب الأخرى العودة إلى طاولة الحوار. وبينما أعرب عن أسفي لقرار الحكومة إجراء انتخابات تشريعية ومحلية دون توافر المستوى المطلوب من التوافق في الآراء بين أصحاب المصلحة، فإنني أعرب عن أسفي أيضا لأن أحزاب المعارضة اختارت مرة أخرى مقاطعة الانتخابات لعدم توافر الظروف المواتية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة. علاوة على ذلك،

يبيّن إعلان الحزب الحاكم في ٦ تموز/يوليه مرة أخرى سحبه الثقة من الممثل الخاص للأمين العام السيد باتيلي انعدام الإرادة للانخراط البناء في الحوار السياسي.

٦٤ - وفي حين أنه من الصعب ومن غير المستصوب التنبؤ بنتائج أي عملية انتخابية، فإنه يتعين على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، من باب الاحتياط، أن يكونا مستعدين للتعامل مع التحديات المحتمل أن تنشأ بعد الانتخابات التشريعية والمحلية، وفي الفترة السابقة للانتخابات الرئاسية. فالانتخابات وحدها لن تحل الأزمة السياسية الراهنة، بل يمكنها في الواقع أن تفاقم المشاكل المطروحة. وفرصة التوصل إلى حل سياسي آخذة في التلاشي، لكن الوقت لم يفت بعد لتوجيه بوروندي صوب انتخابات سلمية ذات مصداقية. ويتعين على البورونديين من مختلف الأطياف السياسية، الآن وأكثر من أي وقت مضى، أن يرجعوا إلى مبادئ الحوار والتوافق المنصوص عليها في اتفاق أروشا، والتي ساعدتهم على معالجة الأسباب الهيكلية للتراع في بلدهم. فالحوار هو السبيل الوحيد إلى الأمام.

٦٥ - وأضحت بوروندي من جديد على الحافة. فالعقد الأخير أتاح لها فرصة فريدة لإحلال السلام وإقامة ديمقراطية ناشئة في ظل تاريخ سياسي يسوده العنف والقمع في جوانب أخرى. وعلى أصحاب المصلحة في بوروندي ألا يتخلوا عن مسؤوليتهم ويهدروا هذه الفرصة السانحة للانتقال إلى واقع سياسي جديد. فإذا استمرت أعمال العنف، فإنها لا تهدد المكاسب التي حققتها بوروندي فحسب بل تهدد بتمزيق نسيج المجتمع البوروندي نفسه. ولئن كانت هذه أزمة سياسية في جوهرها، فإنها قد تتلاعب بالتوترات العرقية الكامنة في البلد. فخطر ارتكاب الفظاعات آخذ في الازدياد ولا بد من وقفه. وأحث جميع أصحاب المصلحة في بوروندي على تجنب الإتيان بأعمال قد تؤدي إلى زيادة إغراق بلدهم في دوامة العنف وعدم الاستقرار، بما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة تطال منطقة البحيرات الكبرى برمتها. ومن الأساسي أيضا أن يتحدث المجتمع الدولي، ولا سيما الأطراف الفاعلة على المستوى الإقليمي، بصوت واحد من أجل مساعدة بوروندي على إيجاد حل سياسي يخرج من هذه الأزمة. ففي هذا المنعطف الهام، تقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية فريدة عن التصرف بحزم لمنع وقوع أسوأ ما يُخشى وقوعه.

٦٦ - وفي الختام، أود أن أشكر مبعوثي الخاص السابق إلى بوروندي ورئيس بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات في بوروندي، السيد قسام أوتيم، على تفانيه في العمل وعلى ما بذله من جهود للجمع بين أصحاب المصلحة البورونديين من أجل الالتزام بعدم اللجوء إلى العنف في وقت تشتد فيه الحاجة إلى ذلك. وأود أيضا أن أشكر موظفي البعثة، بقيادة الموظف المسؤول، السيد إيساكا سونا، على تفانيهم وإسهامهم في الجهود الرامية إلى تعزيز

الديمقراطية في بوروندي. وأخيرا، أود أن أعرب عن امتناني لمبعوثي الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى، السيد سعيد جينيت، على جهوده الدؤوبة لتيسير الحوار بين أصحاب المصلحة البورونديين، ولممثلي الخاص لأفريقيا الوسطى، السيد عبد الله باتيلي، على الدور الحاسم الذي يضطلع به في فريق التيسير الدولي المشترك.